

Distr.: General
31 July 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ٢٠ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة: الحد من مخاطر الكوارث

تنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠

تقرير الأمين العام

موجز

تحقق تقدم كبير في الحد من مخاطر الكوارث خلال العامين الماضيين، منذ اتفاق الدول الأعضاء على إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. فقد قامت بلدان عديدة بمواءمة استراتيجياتها الوطنية مع إطار سندي، وعززت نظم الإنذار المبكر، وسُنّت تشريعات لإدارة مخاطر الكوارث، وتكثفت الأنشطة العامة في مجالي التوعية والتدريب.

وفي الوقت نفسه، أبرز المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث الذي استضافته المكسيك في عام ٢٠١٧ في كانون التحديت الهائلة التي لا تزال قائمة. وتتسبب الكوارث في تكاليف اقتصادية متزايدة، ويتجاوز تزايد تلك التكاليف في بعض الأماكن نمو الناتج المحلي الإجمالي بسبب الخطط والاستثمارات الاقتصادية غير الواعية بالمخاطر بدرجة كافية. ويزداد تغيّر المناخ شدة، ويمثل تهديدا مباشرا للجهود الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث. وهو يتسبب في تفاقم الأخطار الطبيعية القائمة، مع ما يصحب ذلك من آثار متتالية على سبل العيش، والأمن الغذائي، والتشرد، وحتى النزاعات.

ويقدم هذا التقرير نظرة عامة عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار سندي، كما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٧١. وهو يتضمن أيضا، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٧١، فرعا عن اتخاذ إجراءات عملية فعالة لمعالجة آثار ظاهرة النينو.

* A/72/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

230817 160817 17-13102X (A)



وسيتطلب إدماج إدارة مخاطر الكوارث، بما في ذلك المخاطر المناخية، في تخطيط التنمية المستدامة والميزانيات على الصعيدين الوطني ودون الوطني، آليات تنسيق وطنية قوية تشرك جميع المؤسسات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة، إشراكا فعالا، ودعمًا متسقًا من جانب منظومة الأمم المتحدة. وسيكون ذلك التنسيق وتلك المشاركة ضروريين إذا ما أريد للدول الأعضاء أن تحقق الغاية العالمية لإطار سندي التي حُدد لها أقرب موعد نهائي، وهي وضع استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٢٠.

أولا - الحالة فيما يتعلق بمخاطر الكوارث

١ - حقق إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بعد عامين من اعتمادها نتائج ملموسة من خلال الجهود المبذولة على جميع المستويات والقطاعات. وفي الوقت الذي تدعو فيه الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة إلى تنفيذ الإطار بشكل أسرع وأكثر طموحا، من الضروري اتباع نهج متماسك ومتكامل يجمع بين إطار سندي، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فضلا عن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، لضمان قدرة الاستثمارات العامة والخاصة في التنمية على الصمود أمام الأخطار الطبيعية والأخطار الناجمة عن النشاط البشري.

٢ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، أثرت الأحوال الجوية القاسية على التقدم نحو التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، ألحق الإعصار المداري دونا في أيار/مايو ٢٠١٧ أضرارا جسيمة بالمساكن، والخدمات، والهياكل الأساسية، والمحاصيل، ولا سيما في فانواتو. وفي أمريكا الجنوبية، جلبت ظروف النينيو كميات من الأمطار الغزيرة في شهر آذار/مارس ٢٠١٧ تجاوزت عشر مرات كميات الأمطار المعتادة في نفس الفترة. وتضرر أكثر من ١,١ مليون نسمة بسبب الفيضانات والانحيارات الأرضية في بيرو وحدها^(١)، مما ألحق أضرارا بالمساكن والهياكل الأساسية الحيوية والزراعة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أودى إعصار ماثيو بحياة ٥٨٥ شخصا^(٢) وتسبب في خسائر اقتصادية بلغت قيمتها ١٥ بليون دولار، لا تتجاوز قيمة الجزء المؤمن عليه منها ٥ بلايين دولار^(٣). ولحق بهايي الجزء الأكبر من الأضرار التي أحدثها الإعصار الذي خلف فيها أكثر من ١,٤ مليون نسمة في حاجة إلى المساعدة الإنسانية وعددا من الأشخاص المشردين قُدّر بنحو ١٧٥ ٠٠٠ شخص^(٤). وفي حين أن تغير المناخ يزيد من شدة الظروف الجوية القاسية، وتواترها، وتقلبها، ويفاقم نتائج الكوارث الطبيعية الظهور مثل الجفاف، فإن التهديد المستمر الذي تمثله الأخطار الجيوفيزيائية يُبرز أهمية اتباع نهج متعدد الأخطار في الحد من مخاطر الكوارث.

(١) انظر http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/-PE-Flash_Appeal_ENG_1000_hrs_ www.nhc.noaa.gov/data/tcr/AL142016_Matthew.pdf <http://thoughtleadership.aonbenfield.com/Documents/20170117-ab-if-annual-climate-catastrophe-report.pdf>

(٢) انظر www.nhc.noaa.gov/data/tcr/AL142016_Matthew.pdf

(٣) انظر <http://thoughtleadership.aonbenfield.com/Documents/20170117-ab-if-annual-climate-catastrophe-report.pdf>

(٤) انظر <http://reliefweb.int/report/haiti/haiti-hurricane-matthew-situation-report-no-25-25-november-2016>

٣ - وتشير التقديرات إلى أن عدد سكان المناطق الحضرية المعرضين للأعاصير سيرتفع بحلول عام ٢٠٥٠، من ٣١٠ ملايين إلى ٦٨٠ مليون نسمة، وسيرتفع عدد السكان الذي سيكونون مهددين بمخاطر الزلازل الكبرى من ٣٧٠ مليون إلى ٨٧٠ مليون نسمة^(٥). وقد تصل قيمة الممتلكات الحضرية المهددة بمخاطر ارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات إلى ٣٥ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٧٠^(٥)، أي أكثر من عشرة أضعاف قيمتها الحالية. فالخسائر الاقتصادية الناجمة عن الزلازل وأمواج تسونامي والأعاصير والفيضانات تصل وحدها حاليا إلى ٣٠٠ بليون دولار سنويا في المتوسط^(٦)، إضافة إلى الأضرار الشديدة التي تلحق بقطاعات رئيسية مثل الهياكل الأساسية، والطاقة، والزراعة، والبيئة، والمياه، والصحة، والتعليم.

٤ - ولم يحدث في أي وقت من الأوقات أن كان لوضع نهج واع بالمخاطر القائمة، في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة والتصدي لتغير المناخ، ما له حاليا من أهمية. وفي بعض البلدان، أسفرت أحداث سابقة عن عرقلة الاستثمار في الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية في المناطق المعرضة للأخطار، إلى حد ما؛ بيد أن سكان البلدان المنخفضة الدخل وذات الدخل المتوسط الأدنى لا تزال تشعر بشكل غير متناسب بأثر الكوارث. وتبلغ الخسائر السنوية المتوقعة في البلدان المنخفضة الدخل، معبرا عنها كنسبة مئوية من النفقات الاجتماعية، خمس مرات مثلتها في البلدان المرتفعة الدخل^(٦). وتمثل زيادة الكثافة السكانية، وانتشار الفقر، والتنمية وفق خطط غير موفقة، مثل إقامة المستشفيات على سهول معرضة للفيضانات أو بناء المدارس على سفوح تلال غير مستقرة، عوامل تعرّض عددا متزايدا من السكان والأصول الاقتصادية والهياكل الأساسية لمخاطر الكوارث كل يوم. وكثيرا ما يكون الأطفال والنساء والمسنون وذوو الإعاقات، ولا سيما في أفقر المجتمعات المحلية، أكثر عرضة للخطر من غيرهم.

٥ - ويمثل الحد من مخاطر الكوارث جوهر الوقاية. ويمكن للبلدان، من خلال تعميق فهمها لمخاطر الكوارث، وتعزيز إدارة مخاطرها، وجعل خياراتها الاستثمارية مرنة، وخطط تأهبها فعالة، وعمليات إعادة البناء فيها أفضل - وتلك هي أساسا الأولويات الأربع للعمل في إطار سنداي، أن تقلل بشكل أكثر فعالية من المخاطر وأن تتجنب الخسائر في الأرواح والخسائر الاقتصادية، والأضرار التي تلحق بالهياكل الأساسية الحيوية وبالمنظم الإيكولوجية. ومع ذلك، وعلى الرغم من القيمة النسبية للتدابير الوقائية، لا يزال الاستثمار في القدرة على الصمود أقل مما يلزم، ولا تزال البلدان بحاجة إلى بذل جهود مكلفة في التصدي والانتعاش، إضافة إلى ما تسجله من خسائر في الأرواح وفقدان سبل العيش واضطرار إلى النزوح. وفي جميع البلدان، يتطلب القضاء على الفقر المدقع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة إدماج الحد من مخاطر الكوارث في صميم التخطيط الاجتماعي والاقتصادي والإنمائي.

(٥) R. J. Nicholls and others, "Ranking port cities with high exposure and vulnerability to climate extremes: exposure estimates", OECD *Environment Working Papers*, No.1 (Paris, Organization for Economic Cooperation and Development Publishing, 2008).

(٦) تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠١٥: تحقيق التنمية المستدامة - مستقبل إدارة مخاطر الكوارث (مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، جنيف، ٢٠١٥).

ثانياً - تعزيز الاتساق والتوجيه والابتكار دعماً لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث

ألف - المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث

٦ - رأس الدورة الخامسة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث، التي عُقدت في كانكون بالمكسيك من ٢٤ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧، رئيس المكسيك، إنريك بينيا نييتو. وحضرت السيدة أمينة ج. محمد، نائبة الأمين العام بصفتها ممثلة للأمين العام. وكان المنتدى العالمي لعام ٢٠١٧ أكبر منتدى يُعقد إلى حد الآن، فقد تجاوز عدد المشاركين المسجلين فيه ٧ ٠٠٠ شخص من بينهم رؤساء دول وحكومات، ووزراء، ورؤساء بلديات، وبرلمانيون، وممثلون عن منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، والحكومات المحلية، والمجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والشعوب الأصلية، والمنظمات النسائية، وممثلون عن جمعيات الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، والجمعيات العلمية، والأكاديمية، وممثلون عن القطاع الخاص. وكان المنتدى العالمي لعام ٢٠١٧، وهو أول منتدى يُعقد بعد اعتماد إطار سندي، فرصة لتقييم التقدم المحرز على مدى العامين الماضيين. وقد وفر مجموعة من الفرص للتعبير بتنفيذ إطار سندي، ولبناء شراكات، وتكثيف الجهود المحلية والدولية للحد من مخاطر الكوارث.

٧ - وتأكيداً لأهمية اتباع نهج يجمع بين أصحاب المصلحة المتعددين في التنفيذ الفعال لإطار سندي، تبادل المشاركون الدروس المكتسبة والممارسات الجيدة، وأبرزوا قيمة أحدث التقنيات والنهج، وأقاموا شراكات تعزز التعاون، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والشراكات الابتكارية بين المنظمات غير الحكومية والقطاعين العام والخاص. وأُعرب طوال المنتدى العالمي عن الالتزام الشامل والقوي بالتعامل مع الحد من مخاطر الكوارث بوصفه عنصراً أساسياً في اتقاء الأزمات.

٨ - وأعيد التأكيد على الأهمية الحيوية التي يكتسبها الحد من مخاطر الكوارث في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وحدث أيضاً تقارب هام في وجهات النظر بشأن الحاجة إلى مواجهة المخاطر المناخية ومخاطر الكوارث بشكل متنسق وعلى نطاق أوسع وفي سياق أهداف التنمية المستدامة، وبشأن وجوب تبسيط إجراءات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغيير المناخ في جميع القطاعات. واعتُبر المنتدى العالمي آلية أساسية لتعزيز الاتساق والتكامل العمليين في تنفيذ هذه البرامج وغيرها من جداول الأعمال الدولية وفي رصد التقدم المحرز.

٩ - وسُجلت نتائج المنتدى العالمي في بيان كانكون الرفيع المستوى وفي الموجز الذي أعده الرئيس. ويُجمل البيان الرفيع المستوى الالتزامات المعقودة في منتدى القادة بشأن تطبيق إدارة مخاطر الكوارث في التخطيط الاقتصادي الشامل بوصفه أساس التنمية المستدامة، وبناء هياكل أساسية قادرة على الصمود، وخلق فرص العمل. والتزم المشاركون في جملة أمور بإجراء تقييم لمخاطر الكوارث بالنسبة للهياكل الأساسية القائمة، بحلول عام ٢٠١٩، وتعزيز إنفاذ الأطر التنظيمية وقواعد البناء. وفي ضوء عشرات التريلونات من الدولارات التي ستستثمر في الهياكل الأساسية في العقود المقبلة، أُوصي بإنشاء تحالف من البلدان معني بالهياكل الأساسية الحيوية من أجل تبادل المعارف والأدوات وأفضل الممارسات، وبناء قدرات المهندسين والمهندسين المعماريين، وتعميق فهمهم للمخاطر وتحسين تطبيقهم لتدابير التخفيف منها.

١٠ - ويتضمن الموجز الذي أعده الرئيس تجميعاً لنقاط العمل الرئيسية الرامية إلى تنفيذ إطار سندي في السنوات القليلة القادمة. ويلزم بذل جهود مكثفة لضمان تحقيق البلدان للغاية العالمية (هـ) لإطار سندي المتمثلة في وضع استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٢٠. ويشمل ذلك بناء القدرة على جمع وتحليل ونشر البيانات عن الخسائر التي تحدثها الكوارث، والتي يمكن أن تمثل أدلة إحصائية يمكن أن يستخدمها صناع السياسات ومخطو التنمية والمستثمرون. وينبغي، دعماً لهذه الجهود، وضع منهجيات ومبادئ توجيهية موحدة لجمع البيانات؛ والاستفادة من التقدم في مجال المعلومات الجغرافية-المكانية وغيرها من أشكال التقدم في تكنولوجيات التنبؤ بالمخاطر؛ ومن العمل الجاري الذي تقوم به السلطات المحلية وأصحاب المصلحة في جمع البيانات المصنفة على مستوى المجتمع المحلي والأسر المعيشية.

١١ - وقد اعتُبرت القدرة على إقامة شراكات فعالة وعريضة القاعدة، وتشجيعها وإدارتها، جانباً هاماً من الجوانب التي تحتاج إلى تعزيز في إدارة مخاطر الكوارث. وتمثل إدارة مخاطر الكوارث مسعى شاملاً لعدة قطاعات يتطلب آليات للتنسيق بين جميع أصحاب المصلحة المتعددين. ويلزم بذل جهود متضافرة لاعتماد قواعد وأنظمة محددة تمكن من إقامة الشراكات داخل القطاعين العام والخاص وفيما بينها، وتكفل مشاركة أصحاب المصلحة في آليات إدارة مخاطر الكوارث والتخطيط لها. واعتُبر تعزيز بناء قدرات المرأة ودورها القيادي في القطاعين العام والخاص من أجل الحد من الفجوة بين الجنسين في إدارة مخاطر الكوارث واتخاذ القرارات، وضمان مراعاة الفوارق بين الجنسين في تلك الاستراتيجيات، أولوية قصوى.

١٢ - وأسفر المنتدى العالمي أيضاً عن التزامات عقدتها مجموعات أصحاب المصلحة بتكثيف الزخم في تنفيذ إطار سندي. وتضمن ذلك إعلان الحكومات المحلية والإقليمية المتعلقة بتنفيذ إطار سندي، وكذلك بيان مؤسسات الأعمال بشأن قدرة منظمات القطاع الخاص على الصمود، الذي قدمه تحالف القطاع الخاص المعني بإيجاد مجتمعات قادرة على الصمود أمام الكوارث، التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. واعتُرف أيضاً بأهمية إعلان داكا بشأن الإعاقة وإدارة مخاطر الكوارث. وحثت البلدان على تنفيذ الإعلان وعلى الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذه من خلال آلية رصد إطار سندي. ودعا المشاركون أيضاً إلى تفعيل مبادئ بانكوك تنفيذاً فعالاً لتنفيذ الجوانب الصحية لإطار سندي.

١٣ - ونقل الرئيس توصيات المنتدى العالمي إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لضمان اتباع نهج واع بالمخاطر أثناء المداولات المتعلقة بالقضاء على الفقر وتعزيز الرخاء فضلاً عن أهداف التنمية المستدامة التي استعرضت في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، في عام ٢٠١٧. وكان للمنتدى العالمي دور أساسي في وضع جدول أعمال المنتديات الإقليمية التي ستستضيفها في عام ٢٠١٨ كل من كولومبيا وإيطاليا ومنغوليا وتونس، فضلاً عن المنتدى العالمي التالي الذي ستستضيفه سويسرا في عام ٢٠١٩. وستوفر هذه العملية القوية التي يقوم بها أصحاب المصلحة المتعددون فيما يقومون به من تتبع للتقدم المحرز، وتوجيه التنفيذ، وتشجيع الابتكار على الصعيدين الإقليمي والعالمي، مدخلات غنية بشأن الحد من مخاطر الكوارث ومساهمتها في التنمية المستدامة عندما ينعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى برعاية الجمعية العامة سنة ٢٠١٩.

باء - تعزيز الإجراءات المتخذة على الصعيد الإقليمي من أجل تنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث

١٤ - تسعى المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، بدعم من الشركاء وبتشجيع من المنتديات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالحد من أخطار الكوارث، إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من فوائد التعاون الإقليمي لتحقيق الغايات العالمية لإطار سندي وأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بها. وقد وُضعت استراتيجيات وخطط عمل وأدوات لإجراء تحاليل خاصة بكل منطقة إقليمية، ووضع توجيهات في مجال السياسات، وأدوات، وخطط لبناء القدرات دعماً للجهود الوطنية والمحلية وللتصدي جماعياً للمخاطر العابرة للحدود. وهي تقدم أيضاً التوجيه إلى الوزارات الحكومية وأصحاب المصلحة في مختلف القطاعات بشأن تنفيذ نهج متماسك يجمع بين أصحاب مصلحة متعددين ويرمي إلى الحد من مخاطر الكوارث وتحقيق التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ والمساهمة في تجميع المعلومات على الصعيد الإقليمي من أجل الرصد والإبلاغ عبر القطاعات.

أفريقيا

١٥ - أنشئ تدريجياً هيكل شامل ومنسق يمتد من المستوى الإقليمي إلى المستويين دون الإقليمي والوطني لتيسير تنفيذ إطار سندي في جميع أنحاء أفريقيا. وبتشجيع من الخطة الإقليمية لمفوضية الاتحاد الأفريقي لتنفيذ إطار سندي، اعتمد برنامج العمل لتنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ في أفريقيا، في الدورة السادسة للمنتدى الإقليمي لأفريقيا والاجتماع الرفيع المستوى الخامس بشأن الحد من مخاطر الكوارث، الذي استضافته موريشيوس في بورت لويس من ٢٢ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

١٦ - ويوفر برنامج العمل توجيهها استراتيجياً لإدماج الحد من مخاطر الكوارث في الاستراتيجيات الإقليمية والوطنية للتنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ، وتعبئة الموارد المحلية لزيادة الموارد المخصصة للحد من مخاطر الكوارث في الميزانيات الوطنية. وترافقه خطة عمل مدتها خمس سنوات للتعجيل بتنفيذ الغايات العالمية لإطار سندي، التي تقدم إلى الحكومات وأصحاب المصلحة توجيهات بشأن وضع خطة وطنية شاملة لبرامج الحد من مخاطر الكوارث تستند إلى الأولويات الوطنية والإقليمية، وتغطي مخاطر الكوارث الصغيرة والواسعة النطاق.

١٧ - وكملت المنتدى الإقليمي منتديات واجتماعات دون إقليمية دعت إلى عقدها منظمات دون إقليمية في شرق أفريقيا وغربها ووسطها وجنوبها. وأسفر كل تجمع من تلك التجمعات عن نتائج من قبيل إجراءات وخطط العمل دون الإقليمية والاستراتيجيات المشتركة للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، وفي حالة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن إنشاء وحدة مخصصة للحد من الكوارث في تلك المنطقة دون الإقليمية.

الأمريكتان

١٨ - استضافت كندا المنتدى الإقليمي الخامس للحد من مخاطر الكوارث في الأمريكتين في مونتريال من ٧ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠١٧. ووافقت الدول الأعضاء على خطة العمل الإقليمية لتنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ في الأمريكتين. وتقوم خطة عمل أصحاب

المصلحة المتعددين، التي تستند إلى نهج يجمع المجتمع بأكمله، بدعم البلدان في بناء قدرة مجتمعاتها المحلية على الصمود والحد من مخاطر الكوارث وآثارها. وهي تقدم مجموعة من المبادرات الإقليمية العملية والقابلة للتنفيذ التي يمكن للبلدان أن تساهم فيها بشكل جماعي في تنفيذ أولويات العمل الأربع لإطار عمل سندي.

١٩ - وعلى المستوى دون الإقليمي، بدأت الاستراتيجية الشاملة لإدارة الكوارث في منطقة البحر الكاريبي، وسياسة أمريكا الوسطى للإدارة الشاملة للمخاطر، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، عمليات لمواءمة أطرها الإقليمية مع أولويات إطار سندي والغايات العالمية. وفي منطقة البحر الكاريبي، يشكل التنسيق بين إطار الرصد التابع للاستراتيجية الشاملة لإدارة الكوارث، وبين آليات الإبلاغ عن الغايات العالمية لإطار سندي ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة خطوة هامة نحو تعزيز الاتساق بين الحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة في تلك المنطقة دون الإقليمية.

المنطقة العربية

٢٠ - أُخذت تدابير لوضع استراتيجية إقليمية للحد من مخاطر الكوارث تتناسب مع السياق المحدد للمنطقة العربية ومع مخاطر الكوارث فيها. وفي المؤتمر العربي التحضيري الثالث للحد من مخاطر الكوارث الذي استضافته قطر في الدوحة يومي ٣٠ نيسان/أبريل و١ أيار/مايو ٢٠١٧، استعرضت البلدان التقدم المحرز، وناقشت التحديات الإقليمية المشتركة في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وتبادلت الدروس المكتسبة وأفضل الممارسات بغية تحديث الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث. وواءمت عملية الاستعراض بين استراتيجية إطار سندي، وأهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس، فضلا عن الخطة العربية لمبادرات التكيف مع تغير المناخ.

٢١ - وتُوجّ المنتدى العالمي الخامس باعتماد إعلان الدوحة العالمي للحد من الكوارث. وللتعجيل بالتنفيذ، يدعو الإعلان إلى وضع أدوات ومنهجيات وإرشادات إقليمية عربية محددة لتقييم المخاطر، تستفيد من أفضل الممارسات الدولية والإقليمية للحد من مخاطر الكوارث، وتراعي خصوصيات المنطقة واحتياجاتها. ويدعو أيضا إلى تعزيز دور العلم والتكنولوجيا في الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية، بما في ذلك تعيين هيئة علمية من كل بلد تمثله في الفريق الاستشاري العربي للعلوم والتكنولوجيا، والإسراع بتطوير آليات وطنية وإقليمية لنظم الإنذار المبكر بمختلف المخاطر.

آسيا والمحيط الهادئ

٢٢ - وُضعت اللمسات الأخيرة للاستراتيجيات الإقليمية ودون الإقليمية في جميع أنحاء آسيا والمحيط الهادئ من أجل اتباع نهج متسق للحد من مخاطر الكوارث، وتحقيق التنمية المستدامة، والتكيف مع تغير المناخ. وتُرشد هذه الاستراتيجيات أيضا الدول الأعضاء في إقامتها لشراكات متعددة القطاعات بين مختلف أصحاب المصلحة. واعتمدت الخطة الإقليمية لآسيا لتنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث في المؤتمر الوزاري الآسيوي المعني بالحد من مخاطر الكوارث الذي استضافته الهند في نيودلهي من ٢ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وتتضمن الخطة إرشادات لسياسات الحد من مخاطر الكوارث على المستوى الوطني تشمل إنجاز أهداف محددة في طريق تحقيق بلدان المنطقة للغايات العالمية السبع لإطار سندي، وخطة عمل مدتها سنتان تتماشى مع أولويات العمل الأربع لإطار سندي. وتعتبر

خريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ، التي اعتمدها الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧، الحد من مخاطر الكوارث مجالا ذا أولوية. ثم اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في أيار/مايو القرار ٧/٧٣ بشأن تعزيز التعاون الإقليمي من أجل تنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ.

٢٣ - واستضافت طاجيكستان الاجتماع الأول للمنتدى الإقليمي للحد من أخطار الكوارث في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز في دوشانبي من ١٢ إلى ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٦. واجتمع الوزراء وأصحاب المصلحة من مجموعة من القطاعات لاعتماد إعلان دوشانبي بشأن الحد من مخاطر الكوارث من أجل بناء القدرة على الصمود، وخطة العمل لتنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ في آسيا الوسطى ومنطقة جنوب القوقاز. وسيكون ذلك المنتدى، باعتباره المحفل الوحيد لأصحاب المصلحة المتعددين في المنطقة، بمثابة المنتدى الرئيسي للحوار والاستعراض والرصد وبناء القدرات في إطار سندي وأهداف التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ.

٢٤ - وفي الاجتماع السابع والأربعين لقادة منتدى جزر المحيط الهادئ، المعقود في بونبي، بولايات ميكرونيزيا الموحدة، من ٨ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أيدت الدول الأعضاء إطار التنمية القادرة على الصمود في منطقة المحيط الهادئ: نهج متكامل للتصدي لتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث (٢٠١٧-٢٠٣٠) كإطار ابتكاري متكامل للحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ والتنمية المستدامة. وهو يقدم إرشادات بشأن التنفيذ المتسق لإطار سندي، وطرائق العمل المعجل في الدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، واتفاق باريس، وخطة عام ٢٠٣٠، من أجل تعزيز القدرة على الصمود من خلال دمج الحد من المخاطر في عمليات تخطيط التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي المنتدى السنوي لمنطقة المحيط الهادئ لإدارة مخاطر الكوارث، الذي عقد في سوبا، بفيجي، من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، نظرت البلدان في سبل تيسير تنفيذ إطار التنمية القادرة على الصمود. وأوصى البيان الختامي للمنتدى بأن تتخذ البلدان والأقاليم والشركاء الخطوات اللازمة لتحسين جمع البيانات المصنفة وتحليل عوامل الخطر؛ واستكشاف إمكانية إنشاء فريق استشاري للعلم والتكنولوجيا في منطقة المحيط الهادئ؛ ومواصلة تطوير نظام للإنذار المبكر بمختلف الأخطار في المنطقة؛ وتوثيق وتطبيق نظم المعارف التقليدية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث.

أوروبا

٢٥ - يقوم الاتحاد الأوروبي حاليا باتخاذ خطوات لزيادة إدماج مخاطر الكوارث في عمله الأساسي. واعتمدت المفوضية الأوروبية خطة عمل معنونة "نهج واع بمخاطر الكوارث في وضع جميع سياسات الاتحاد الأوروبي"، وأصدرت اللجنة الأوروبية للأقاليم خطة عمل مشتركة بشأن تنفيذ إطار سندي على الصعيدين المحلي والإقليمي. ولإرشاد ودعم التنفيذ، اعتمد المنتدى الأوروبي للحد من مخاطر الكوارث خريطة طريق لإطار سندي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، في اجتماعه السنوي السابع المعقود في هلسنكي من ٦ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وتحدد خريطة الطريق الاستراتيجيات الوطنية والمحلية وتقييمات المخاطر وقواعد البيانات عن خسائر الكوارث، باعتبارها لبنات أساسية لتنفيذ إطار سندي وإدماج الحد من مخاطر الكوارث في جميع القطاعات على الصعيدين الوطني والمحلي، بما في ذلك تغير

المناخ، والبيئة، والقطاع الخاص، والصحة. وخريطة الطريق تدعمها خطة عمل مدتها أربع سنوات اعتمدت في الدورة الوزارية لمجلس أوروبا في البرتغال في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٢٦ - واستضاف المنتدى الأوروبي للحد من مخاطر الكوارث أول منتدى مفتوح يعقده لأصحاب المصلحة المتعددين من ٢٦ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧، بإسطنبول، بتركيا. ويساعد بيان الحوار الرفيع المستوى الذي صدر عن المنتدى على توحيد جهود أصحاب المصلحة من خلال استراتيجيات وطنية ومحلية شاملة ومنسقة تنسيقاً جيداً للحد من مخاطر الكوارث. وهو يشجع أيضاً على دمج التمويل المستدام في خطط الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ؛ وزيادة الوعي ونشر المعرفة بالمخاطر من خلال البرلمانيين والمجتمعات المحلية؛ وتعزيز الشراكات بشأن الحد من مخاطر الكوارث لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

جيم - الاتساق بين جداول الأعمال وأطر العمل المتفق عليها دولياً

٢٧ - سعياً إلى تحقيق الكفاءة وبلوغ أقصى قدر من الأثر، من الضروري أن يكون تنفيذ مختلف جداول الأعمال الحكومية الدولية والأطر التي تساهم في خطة عام ٢٠٣٠ تنفيذاً متسقاً. وتحقيقاً لهذه الغاية، أقرت اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والأربعين، استخدام المؤشرات التي وضعتها ووافقت عليها الدول الأعضاء لرصد التقدم المحرز في تحقيق الغايات العالمية لإطار سندي، ولرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة (الأهداف ١، ١١، و١٣) (انظر E/2017/24-E/CN.3/2017/35، الفصل الأول، ألف، مرفق القرار). وتستجيب المؤشرات المشتركة للمبدأين الأساسيين في خطة عام ٢٠٣٠، المتمثلين في تعزيز الاتساق والتبسيط، وقد خففت تلك المؤشرات من عبء الإبلاغ على البلدان. ويمكن للمؤشرات المشتركة أن تعزز الاتساق من خلال تقديم تقارير مبسطة عن كلا الاتفاقيين واستخدام مجموعات بيانات مشتركة متعددة الأغراض، كما يمكن لها أن تساهم في تحديد مجالات التآزر حيث يلتقي الحد من مخاطر الكوارث مع التنمية المستدامة.

٢٨ - وأيد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث الذي وضع مؤشرات لرصد تنفيذ إطار سندي، المصطلحات المستكملة المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث الواردة في مذكرة الأمين العام التي تحيل تقرير الفريق العامل (A/71/644 و Corr.1). ويمكن للمصطلحات المتفق عليها أن تيسر تنفيذ إطار سندي وأن تعزز التعاون داخل البلدان والقطاعات ومجموعات أصحاب المصلحة وفيما بينها. ويساعد الاتفاق على المصطلحات أيضاً البلدان والمنظمات على التوصل إلى فهم مشترك وعلى تعزيز السياسات المتناسكة في جميع برامج الحد من مخاطر الكوارث، والتنمية المستدامة، وتغير المناخ.

٢٩ - وفي عام ٢٠١٧، واصلت الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ النظر في مختلف النهج لقياس التقدم المحرز في تحقيق هدف التكيف الذي وضعه اتفاق باريس. ومواءمة هذا العمل مع الأعمال المتصلة بمؤشرات الغايات العالمية لإطار سندي وأهداف التنمية المستدامة، سيكون بإمكان الحكومات الوطنية والمحلية الاعتماد على مجموعات بيانات متماثلة وتحديد مجالات التقارب. وتشكل مجموعات البيانات الوطنية عن خسائر الكوارث أسساً هامة في تخطيط التكيف مع تغير المناخ، وهي مفيدة أيضاً في تتبع التقدم المحرز فيما يتعلق بهدف التكيف.

٣٠ - وأثبت المنتدى العالمي وجود التزام سياسي متنام بالحد من مخاطر الكوارث باعتباره نهجا يمكن أن يشجع الاتساق داخل القطاعات وفيما بينها. وظهرت أمثلة عن البلدان التي ترتبط استراتيجياتها الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث بعمليات التنمية المستدامة المحلية وبالمساهمات الوطنية في تنفيذ اتفاق باريس. وعلى وجه الخصوص، سُلط الضوء على الدول الجزرية الصغيرة النامية ودورها القيادي في السعي إلى تحقيق الاتساق من خلال إدراج اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ في التنمية المستدامة. وأكدت المناقشات التي دارت في المنتدى العالمي على ضرورة القيام بمزيد من العمل في العديد من البلدان لتعزيز قدراتها المؤسسية على الاتساق، وكسر العزلة، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات.

٣١ - وتظهر أعلى درجات نجاح النهج المتسقة أو فشلها في تنفيذها على المستوى المحلي. ويجب أن يكون الاتساق على الصعيدين الدولي والإقليمي مقرونا بجهود لتعزيز القدرات على التخطيط والتنفيذ والإبلاغ على المستوى المحلي. وتعتبر الشراكات بين المجتمعات المحلية ومؤسسات الأعمال والحكومات المحلية أمرا أساسيا لتعزيز التنمية الواعية بالمخاطر والمتأصلة في الأولويات المحلية، ولتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التكيف بما يتماشى مع مبادئ إطار سندي.

دال - تنسيق الحد من مخاطر الكوارث على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٣٢ - في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، طلبت الدول الأعضاء من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تعزيز الاتساق والتنسيق والكفاءة على جميع الأصعدة لضمان اتباع نهج متسق لمعالجة أوجه الترابط بين جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. وتمثل خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها: "نحو إرساء نهج واع بالمخاطر ومتكامل إزاء التنمية المستدامة" استجابة هامة لهذا الطلب ولإعادة تحديد توجهات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٣٣ - وتلتزم منظومة الأمم المتحدة، من خلال خطة العمل، بتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة دعما لإطار سندي وغيره من الاتفاقات التي تعزز خطة عام ٢٠٣٠ من خلال نهج واع بالمخاطر. واتفقت كيانات الأمم المتحدة على بناء قدرتها على تقديم دعم منسق وفعال للحد من مخاطر الكوارث إلى البلدان، والحفاظ على الحد من مخاطر الكوارث كأولوية استراتيجية. وفيما يلي عرض لأنشطة ومبادرات مضطلع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة للوفاء بهذه الالتزامات.

٣٤ - سعيا إلى تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة في تنفيذ إطار سندي، وسّعت مبادرة تعزيز قدرات الحد من الكوارث الدعم المقدم إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية والحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيين في أربعة بلدان جديدة في أفريقيا هي بنن وغينيا وناميبيا وزمبابوي، في وضع خطط عمل وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشيا مع إطار سندي. وأعلنت جورجيا عن استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث، وأقرت حكومة صربيا خطة تنفيذية وطنية لإدارة مخاطر الكوارث، وقد وُضعت كل من الاستراتيجية والخطة بمساعدة تقنية من مبادرة تعزيز قدرات الحد من الكوارث والتنسيق معها.

٣٥ - ووافقت الشراكة العالمية لاستخدام تطبيقات التكنولوجيا الفضائية في الحد من مخاطر الكوارث، التي تتألف من سبعة كيانات تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات دولية وإقليمية، ووكالات فضائية، ووزارات حكومية، وأوساط أكاديمية، على اختصاصاتها وعلى خطة عمل متعددة السنوات. وستيسر هذه

الشراكة العالمية نَحْجاً منسقا يدعم إطار سندي من خلال رصد الأرض، والتطبيقات الفضائية الأساس، ونظم المعلومات الجغرافية، والاستشعار عن بعد.

٣٦ - وقد أطلقت الشراكة العالمية للتأهب، التي ستساعد البلدان في حماية مكاسبها الإنمائية من آثار الأخطار الطبيعية وتغير المناخ من خلال تعزيز تأهبها وقدرتها على الانتعاش بعد الكوارث، بما في ذلك "إعادة البناء بشكل أفضل"، وأصبحت متاحة على الصعيد التشغيلي في المنتدى العالمي في كانون، وفتح باب الطلبات القطرية للانضمام إليها في حزيران/يونيه. وستوفر المرحلة الأولية التي تغطي ١٥ بلدا على مدى سنتين أو ثلاث سنوات ما يصل إلى ١٣٠ مليون دولار.

٣٧ - وقدمت منظمة الصحة العالمية، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، نَحْجاً تعاونياً إزاء اللوائح الصحية الدولية بوصفه مساهمة رئيسية في إطار سندي. وفي الفترة ما بين آذار/مارس ٢٠١٦ ونيسان/أبريل ٢٠١٧، أنجز ٣٧ بلدا تقييمات خارجية مشتركة توفر للبلدان مدخلات قيمة تساعد في وضع خطط عمل وطنية للأمن الصحي، وبناء القدرات على تفادي الحوادث واكتشاف وقوعها والتأهب والاستجابة لها، ولا سيما تفشي الأمراض والحوادث الكيميائية والإشعاعية.

٣٨ - وأضاف المرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش، وهو شراكة عالمية في البنك الدولي توفر الأموال الأولية ودعم القدرات اللازمة لأدراج إدارة مخاطر الكوارث في خطط التنمية الوطنية، أكثر من ٩٠ منحة إلى حافظته. وتدعم تلك المشاريع البلدان في اعتماد سياسات وخطط واستراتيجيات استثمارية تقلل إلى أدنى حد ممكن من مخاطر الكوارث وتبني القدرة على الصمود. وكخطوة هامة نحو زيادة المواءمة مع إطار سندي، تتضمن الخطة الاستراتيجية الجديدة للمرفق للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ أهدافاً طموحة تدعم تحقيق الأولويات المحددة في إطار سندي والأهداف العالمية، وتعمق الاتساق مع خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس.

٣٩ - ويسترشد تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة في آسيا والمحيط الهادئ بتوجيهات الفريق العامل المواضيعي المعني بالحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهتها، التابع لآلية الأمم المتحدة للتنسيق الإقليمي في أفريقيا. ونظم الفريق العامل برئاسة مشتركة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث، دورات تقنية ووضع وثائق توجيهية للدول الأعضاء بشأن التنسيق بين أنشطة الحد من مخاطر الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ، وتحقيق التنمية المستدامة، ويسرّ تنسيق الاستجابات لتكون أكثر فعالية في دعم تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية المشتركة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة في مجال إدارة الكوارث للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وبالمثل، أدمج الحد من مخاطر الكوارث في آلية الأمم المتحدة للتنسيق الإقليمي في أفريقيا، مما أدى إلى تشكيل مجموعة معنية بالقضايا الإنسانية وإدارة مخاطر الكوارث.

٤٠ - وبغية بناء قدرة منظومة الأمم المتحدة على تقديم دعم منسق إلى البلدان في مجال الحد من أخطار الكوارث، أنشأت كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، شراكة لتصميم وتطوير دورة دراسية على شبكة الإنترنت بشأن الحد من مخاطر الكوارث وتحقيق التنمية المستدامة. والدورة موجهة إلى موظفي الأمم

المتحدة، والمنسقين الوطنيين المعنيين بالحد من مخاطر الكوارث، والممارسين في مجال التنمية، وهي ترمي إلى تعميق فهم النهج المتكاملة بين إطار سنديا وخطة عام ٢٠٣٠.

٤١ - ويوجد حاليا ما لا يقل عن ٢٠ كيانا من كيانات الأمم المتحدة تعتبر الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على مواجهتها مجالاً ذا أولوية في خططها الاستراتيجية. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أدرجت منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) الحد من المخاطر في خططها الاستراتيجية للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١؛ مؤكدة من جديد الالتزامات الطويلة الأجل باعتماد نهج واع بالمخاطر. وفي إطار التحضير للذكرى السنوية الخمسين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، المقرر الاحتفال بها في حزيران/يونيه ٢٠١٨، أدرج مكتب شؤون الفضاء الخارجي استخدام تكنولوجيا ومعلومات الفضاء في إطار سنديا بوصفها أولوية مواضيعية. وأدجت منظمة الأغذية والزراعة الحد من مخاطر الكوارث في استراتيجيتها الجديدة بشأن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره من أجل زيادة قدرة سبل العيش الزراعية على الصمود.

٤٢ - ولضمان الاتساق بين مختلف المبادرات المشتركة بين الوكالات، وتوفير التوجيه الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة بشأن تنفيذ خطة العمل، أنشئ فريق من كبار الإداريين معني بالحد من مخاطر الكوارث. ويضم الفريق الذي أنشأه الممثل الخاص للأمين العام المعني بالحد من أخطار الكوارث، موظفين من الإدارة العليا للأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة. وقد شُرع في عملية تقييم مبكر للمساعدة في الحد من الازدواجية، وتحديد الثغرات في الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة في مجال الحد من مخاطر الكوارث، والتشجيع على استخدام الموارد بفعالية أكبر. ووُضع لخطة العمل نظام للرصد على أساس النتائج، وأطلقت دراسة لخطوط الأساس المشتركة على نطاق المنظومة. واسترشادا بنظام الرصد القائم على النتائج، سيقوم فريق الإدارة العليا باستعراض التقدم المحرز في خطة العمل مع تعزيز الملكية والمساءلة على نطاق المنظومة في المقر وعلى الصعيد القطري، وكفالة ربط الصلة بخطة عام ٢٠٣٠، والاتساق معها.

٤٣ - وقدم مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في نيسان/أبريل نهجاً استراتيجياً لمنظومة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ. وتهدف الوثيقة المقدمة إلى تحسين التعاون والتوجيه في منظومة الأمم المتحدة بشأن أوجه التآزر بين الاتفاقات الحكومية الدولية لضمان تقديم دعم متنسق ومبسط، بما في ذلك إقامة روابط أقوى بين الجوانب السياسية والجوانب التشغيلية لعمل منظومة الأمم المتحدة دعماً لقدرة الدول الأعضاء على مواجهة آثار تغير المناخ وعلى الحد من مخاطر الكوارث.

ثالثاً - التقدم المحرز في تنفيذ إطار سنديا

رصد إطار سنديا

٤٤ - سيجري قياس التقدم المحرز في تحقيق الغايات العالمية السبع لإطار سنديا باستخدام المؤشرات الـ ٣٣ الموصى بها في تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث (انظر A/71/744 و Corr.1). وسيُدمج الرصد على المستوى الوطني من خلال مرصد إطار سنديا الإلكتروني الذي سيُطلق في أوائل عام ٢٠١٨. وبعد

عدة جولات من المشاورات مع المستخدمين النهائيين، جُرب نموذج أولي لمرصد إطار سندي في المنتدى العالمي. وقد وُضعت مجموعة من المؤشرات الوطنية الاختيارية التي يمكن للبلدان أن تختارها وتحدد مواصفاتها لقياس الأهداف والأولويات المحددة على الصعيد الوطني والمتوافقة مع إطار سندي. وسيوضع أول تقرير لمرصد إطار سندي لينظر فيه المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والمنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي سيعقد برعاية الجمعية العامة في عام ٢٠١٩.

٤٥ - ومع وجود إطار قوي للرصد، من المهم دراسة مدى توافر البيانات الوطنية المتعلقة بالكوارث، والثغرات في القدرات والموارد اللازمة لملء تلك الثغرات، وتوافر خطوط الأساس الحالية التي يمكن من خلالها قياس الأهداف العالمية لإطار سندي. وفي شباط / فبراير ٢٠١٧، أجرى مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث استعراضاً لجاهزية بيانات إطار عمل سندي بالنسبة لـ ٨٧ بلداً. وأشار أكثر من ٩٠ في المائة من البلدان إلى الحاجة إلى موارد مالية لتغطية الثغرات في البيانات، ويواجه العديد من البلدان، ولا سيما البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، ثغرات كبيرة في القدرات وأوجه قصور تكنولوجية تعوق قدرتها على تتبع التقدم.

٤٦ - ويلزم اتباع نهج شامل في تعزيز البيانات لمعالجة الجوانب المتعلقة بتوافرها وبالوصول إليها، وبتطبيقها ونوعيتها، إذا أُريد لجميع البلدان أن تساهم بفعالية في التقرير الأول لمرصد إطار سندي بحلول عام ٢٠١٩. وأطلقت الشراكة العالمية للبيانات المتعلقة بالكوارث من أجل التنمية المستدامة من طرف مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، واللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، ومنظمات شريكة، كمبادرة من أصحاب مصلحة متعددين لمساعدة البلدان على سد الثغرات في البيانات المتصلة بالكوارث، وبناء القدرات الوطنية، وتحسين نوعية البيانات، مع تعبئة الدعم السياسي أيضاً.

٤٧ - وسوف يخدم مرصد إطار سندي أغراضاً متعددة للدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، والحكومات المحلية. وهو يتيح إحراز تقدم في تنفيذ إطار سندي عبر القطاعات، فضلاً عن الأبعاد ذات الصلة لأهداف التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ. وسيكون في الوقت نفسه أداة إدارية تساعد البلدان على وضع استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، واتخاذ قرارات سياسية واعية بالمخاطر، وتخصيص الموارد لتفادي مخاطر الكوارث الجديدة. ويمكن لمرصد إطار سندي أن يساهم، إلى جانب قواعد البيانات الوطنية عن خسائر الكوارث، في وضع سياسات واستراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث، قابلة للتنفيذ بحلول عام ٢٠٢٠، على أساس البيانات الموثوقة والأدلة والقدرات المتاحة.

الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث

٤٨ - يسلم إطار سندي بأهمية دعم الحكومات الوطنية ودون الوطنية مع تمكين السلطات المحلية من الموارد ومسؤوليات صنع القرار للحد من مخاطر الكوارث، حسب الاقتضاء. وترد أدناه أمثلة على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، وأنشطة الدعم التقني وبناء القدرات التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في السعي إلى التقيد بالموعد المحدد لتحقيق الغاية العالمية (ه) من إطار سندي، المتمثلة في زيادة عدد البلدان التي تضع استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٢٠.

٤٩ - وقُدِّم الدعم السياسي والتوجيه التقني إلى الحكومات الوطنية والمحلية في عشرة بلدان أفريقية لوضع سياسات وطنية للحد من مخاطر الكوارث وخطط محلية للقدرة على الصمود، فضلا عن قواعد بيانات عن الخسائر التي أحدثتها الكوارث. وهناك واحد وعشرون بلداً أفريقياً لها حالياً قواعد بيانات دخلت مرحلة التشغيل. ورافقت ذلك تدابير لبناء القدرات، شملت تدريب أكثر من ٤٠٠ موظف حكومي، وتنظيم حلقات عمل للبرلمانيين ووسائل الإعلام بشأن النهج المتكاملة والمتناسكة للحد من مخاطر الكوارث، والدعم عن بعد لتنفيذ قواعد البيانات عن خسائر الكوارث. وتقوم ١٤ بلدية في ستة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوضع اللامسات الأخيرة على خطط عمل محلية للحد من مخاطر الكوارث، بدعم من نهج منسق تشرف عليه منظومة الأمم المتحدة. وأجرت كيانات تابعة للأمم المتحدة تقييمات مشتركة للحد من مخاطر الكوارث، واستكملت قواعد بيانات عن الخسائر والأضرار، وقدمت الدعم لإدماج اعتبارات القدرة على الصمود في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في أربعة بلدان. وعُقدت اجتماعات لبناء قدرات أصحاب المصلحة المتعددين على وضع استراتيجيات وخطط وطنية للحد من مخاطر الكوارث في ثلاثة بلدان في المنطقة العربية، وهناك خمسة بلدان أخرى بصدد تحديث تشريعاتها واستراتيجياتها القائمة. وعلى المستوى المحلي، وضعت ثماني حكومات خطط عمل للقدرة على الصمود تتماشى مع إطار سندي، ومن المتوقع أن تستكمل ١٠ حكومات على الأقل خططها بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وفي منطقة المحيط الهادئ، أحرزت البلدان والأقاليم تقدماً كبيراً في وضع استراتيجيات وطنية متكاملة للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ واستراتيجيات التنمية المستدامة. فقد أعدت فانواتو، على سبيل المثال، خطة وطنية للتنمية المستدامة مدتها ١٥ عاماً (٢٠١٦ - ٢٠٣٠) تدرج الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ بوصفهما من الأولويات الرئيسية في الخطة الوطنية للتنمية المستدامة.

٥٠ - واستناداً إلى الاحتياجات التي حددتها الدول الأعضاء، يواصل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث الاضطلاع بوظيفته في مجال بناء القدرات من خلال المعهد العالمي للتعليم والتدريب الذي يوجد مقره في إنشيون بجمهورية كوريا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دُرِّب ١ ٢٢٤ موظفاً حكومياً وطنياً ومحلياً من ٤٦ بلداً، كان ٤٠ في المائة منهم نساء. وركز برنامج التدريب على فهم الحد من مخاطر الكوارث، وأهمية التنفيذ المتسق لإطار سندي، وخطة عام ٢٠٣٠، واتفاق باريس، من أجل وضع خطط متكاملة تعزز القدرة على الصمود.

٥١ - ويقوم عدد من كيانات الأمم المتحدة بتوسيع نطاق الدعم التقني والمعياري الذي تقدمه إلى الدول الأعضاء على الصعيدين الوطني ودون الوطني، تمشياً مع إطار سندي. فعلى سبيل المثال، قدمت منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونسيف الدعم إلى البلدان لبناء قدراتها وصياغة خطط عمل واستراتيجيات قطاعية محددة ترمي إلى اتباع نهج واع بالمخاطر. وفي الوقت نفسه، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بوضع أدوات توجيهية لدعم البلدان في تنفيذ إطار سندي وإدراج الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في عمليات التخطيط والميزنة في مجال التنمية المستدامة. وتدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة البلدان في جهودها لسد الثغرات في الأدلة الداعمة والقدرات على تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وزيادة مشاركة المرأة في وضع خطط وطنية لإدارة الكوارث تراعي الاعتبارات الجنسانية. وأحرز صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقدما في إدماج الصحة الجنسية والإنجابية ضمن الخطط الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك وضع معيار للقدر الأدنى من الخدمات الأولية. ولتحقيق أقصى قدر ممكن من التأثير، وزيادة كفاءة استخدام الموارد، وتحقيق فوائد متبادلة بين القطاعات، يجب أن يكون الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي منسقا ومتناسكا، ويتمشى مع خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها، فضلا عن تلبته متطلبات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

رابعا - تشجيع إجراءات الشركاء وأصحاب المصلحة وبناء الشراكات

٥٢ - يشدد إطار سندي على أن الحد من مخاطر الكوارث يتطلب تقاسم أصحاب المصلحة للمسؤوليات، حسبما تمليه ظروفهم وأنظمتهم الوطنية المتعلقة بالحكم الرشيد، وتضمن آليات التنسيق داخل القطاعات وغيرها على جميع المستويات تفصيلا واضحا للمسؤوليات التي تقع على عاتق أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص. ويسلم الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة أيضا بأن وجود خطة ناجحة للتنمية المستدامة يتطلب إقامة شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ومن المهم للغاية الاستفادة من الشراكات الاستراتيجية وحفزها في جميع القطاعات ومع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لتنفيذ إطار سندي تنفيذيا فعالا.

ألف - اشتراك أصحاب المصلحة

البرلمانيون والحكومات المحلية

٥٣ - يواصل البرلمانيون دعم تنفيذ إطار سندي، ولا سيما باعتماد وتعديل التشريعات والدعوة إلى تخصيص اعتمادات في الميزانية للحد من مخاطر الكوارث. ولتحقيق هذه الغاية، أُدرج الحد من مخاطر الكوارث في الحلقة الدراسية الإقليمية التي نظمها الاتحاد البرلماني الدولي عام ٢٠١٦ لبرلمانات أوروبا الوسطى والشرقية بشأن أهداف التنمية المستدامة. وعُقدت حلقات عمل تدريبية عن تعزيز قدرات الحد من مخاطر الكوارث لشبكة البرلمانيين من أجل القدرة على مواجهة الكوارث في وسط أفريقيا، وللمنتدى البرلماني الإقليمي لجماعة شرق أفريقيا المعني بالحد من مخاطر الكوارث.

٥٤ - وخلال الاجتماع البرلماني للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، عقدت منظمة المشرعين العالمية دورة بشأن الحد من مخاطر الكوارث. واعترف بلاغ كانون الذي صدر في وقت لاحق بشأن دور المشرعين في تعميم مراعاة التنوع البيولوجي تحقيقا للرفاه بالصلوات بين الحد من مخاطر الكوارث، والتنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والتنمية المستدامة. وشارك في المنتدى العالمي نواب برلمانيون، والاتحاد البرلماني الدولي، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وقيادات سياسية نسائية، ومنظمات غير حكومية، وكيانات تابعة للأمم المتحدة دُعيت لتبادل خبرتها بشأن النهج الرامية إلى تعزيز إدارة مخاطر الكوارث، وتعزيز الاستثمارات العامة والخاصة في مجال دعم القدرة على الصمود، ووضع خطط وطنية وقطاعية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٢٠.

النساء والفتيات

٥٥ - إن لفهم الأبعاد الجنسانية لمخاطر الكوارث ومعالجتها أهمية بالغة. وقد أُطلق في المنتدى العالمي برنامج عالمي لدعم تنفيذ إطار سندي تنفيذاً يراعي الفوارق بين الجنسين. وبرنامج "معالجة عدم المساواة بين الجنسين في التعرض للمخاطر وتعزيز قدرة المجتمع على الصمود أمام الأخطار الطبيعية في مناخ متغير" هو شراكة بين مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

٥٦ - وتتطلب الاستراتيجيات المستجيبة للمنظور الجنساني جمع البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس جمعاً منهجياً لتحديد احتياجات النساء والفتيات وأوجه ضعفهن. وشجع فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث الدول الأعضاء على الشروع في جمع البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس عن خسائر الكوارث، أو تعزيز ذلك الجمع. ومن شأن تسجيل الأصول والمساهمات الاقتصادية النسائية في قواعد بيانات الخسائر الناجمة عن الكوارث أن يكفل المساواة بين الجنسين بوصفها عنصراً رئيسياً من عناصر "إعادة البناء على نحو أفضل" وتعزيز الانتعاش الذي يعود بالفائدة على المرأة ويمكّنها على قدم المساواة. وتقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى السلطات الوطنية في إجراء تقييمات للحماية وجمع وتحليل بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس عن مخاطر الكوارث. وأعدت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التوصية العامة رقم ٣٥ بشأن الأبعاد الجنسانية للحد من مخاطر الكوارث في مناخ متغير.

الأطفال والشباب

٥٧ - يعترف إطار سندي بالأطفال والشباب بوصفهم عناصر قادرة على التغيير ويشجع على توفير ما يلزم لمساهماتهم في الحد من مخاطر الكوارث من مساحة ووسائل. ويقوم الأطفال والشباب، بالإضافة إلى أدوارهم النشطة في المدارس والمجتمعات المحلية، بتنفيذ إطار سندي من خلال الأنشطة العالمية، وبالعودة إلى اتساق أنشطة خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ من خلال مشاركتهم في المنتديات الحكومية الدولية والإقليمية، بما في ذلك منتدى العلم والتكنولوجيا والابتكار، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، ومنتدى الشباب. كما نشط الشباب في تعزيز النهج المتعددة الجوانب للحد من مخاطر الكوارث من خلال إشراك شباب الشعوب الأصلية والشباب ذوي الإعاقة في الحملات العالمية. وفي المنتدى العالمي، أُطلق منبر إشراك الشباب بوصفه آلية لتعزيز وتدعيم دور الشباب وجهوده القيادية في تنفيذ إطار سندي.

الأشخاص ذوو الإعاقة

٥٨ - يتضرر الأشخاص ذوو الإعاقة ضرراً بالغاً من الكوارث، ومن الضروري، مع ذلك، الاستفادة من معارفهم ومهاراتهم القيادية في وضع استراتيجيات شاملة للحد من مخاطر الكوارث. ومنذ اعتماد إطار سندي كنهج شامل يركز على الناس، حدثت زيادة كبيرة في مشاركة مجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة في وضع وتنفيذ استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث. فعلى سبيل المثال، أدمجت أمانة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المبادئ الأساسية لإطار سندي في المبادئ التوجيهية للدول الأطراف بشأن تقديم تقاريرها الدورية إلى اللجنة. وقد لعب الأشخاص ذوو الإعاقة دوراً محورياً في جعل

المنتدى العالمي ونتائجه لا تشمل الإعاقة فحسب وإنما تشمل الجميع، بما في ذلك من خلال الاستخدام المبتكر للتواجد عن بعد من خلال الروبوتات الذي مكّن أشخاصا ذوي إعاقة من المشاركة عن بعد.

٥٩ - وكانت مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المعوقين في المنديات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث مشاركة هادفة، وقد انعكست بوضوح في الوثائق الختامية. وفي آسيا، تفي منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بالتزاماتها الإقليمية في هذا المجال من خلال تقديم الدعم الفني إلى الحكومات؛ وتوحيد أدوات جمع واستخدام البيانات المتعلقة بالإعاقة ونوع الجنس والسن؛ وتعزيز التصميم العالمي وتكنولوجيا المساعدة؛ بما في ذلك إشراك فئات أخرى من بين الفئات الأكثر تعرضا للخطر، مثل النساء والأطفال والمسنين، في المبادرات المجتمعية للحد من مخاطر الكوارث؛ وبناء قدراتها الخاصة في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

الشعوب الأصلية

٦٠ - كثفت الشعوب الأصلية مشاركتها في الجهود الدولية الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث. واستفادت من المنديات القائمة، مثل المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، لزيادة الوعي بالمخاطر التي تواجهها مجتمعات تلك الشعوب ومنظورات السكان الأصليين بشأن مخاطر الكوارث، ودعت إلى إيجاد سبل جديدة لبناء الشراكات لدعم تنفيذ إطار سندي في مجتمعات الشعوب الأصلية.

٦١ - وأتاح المنتدى الإقليمي الخامس للحد من مخاطر الكوارث في الأمريكتين الفرصة للشعوب الأصلية للتفكير في الحواجز وتحديد الفرص المتاحة لاتخاذ مزيد من الإجراءات، بما في ذلك إنشاء شبكات إقليمية للشعوب الأصلية تحمل صوت دعاة تلك الشعوب من أجل الحد من مخاطر الكوارث. وفي المنتدى العالمي، قدمت الشعوب الأصلية توصيات عملية بشأن كيفية الاستفادة من المعارف الأصلية في تنفيذ إطار سندي وكيف يمكن للشعوب الأصلية أن تؤدي دورا مباشرا أكبر، كشركاء في تعزيز الاتساق في خطة عام ٢٠٣٠ وإطار سندي واتفاق باريس.

القطاع الخاص

٦٢ - يشدد إطار سندي على أن عدم وجود القواعد والحوافز لاستثمارات القطاع الخاص في الحد من مخاطر الكوارث يمثل عاملا أساسيا من عوامل المخاطر. ويهدف تحالف القطاع الخاص المعني بإيجاد مجتمعات قادرة على الصمود أمام الكوارث، وهو تحالف عالمي تابع للقطاع الخاص يشترك في رئاسته الممثل الخاص للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث، إلى تنسيق القطاع الخاص وإشراكه بصورة منهجية في الحد من مخاطر الكوارث، وتعبئة الدعم لدور القطاع الخاص في تنفيذ إطار سندي. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت مشاريع هذا التحالف أكثر من ٥٠٠ مؤسسة أعمال، و ١٥ جامعة، و ١٥٠٠ طالب، ومجموعة من المدن. فعلى سبيل المثال، أصدرت مدينة نيو أورليانز، بالشراكة مع عضو التحالف، أيكوم، تقريرا مسحيا عن درجة التأهب للكوارث في أكثر من ٢٠٠ من مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في تلك المدينة. وأصدر التحالف في الفلبين بيان التزام من ست نقاط بإعطاء الأولوية للاستثمار والإجراءات المراعية للمخاطر، ويتعاون عضو التحالف، SM Prime، مع الفلبين لتنفيذ نهج "إعادة البناء بشكل أفضل" في القرى المتضررة من إعصار هايان.

٦٣ - وأُطلق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ النموذج المتكامل لإدارة مخاطر الكوارث وتقررت تجربته في مرحلة أولى في ٢٠ بلدا في شكل شراكة بين مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ووحدة البحوث التابعة لمجلة الإيكونومست. ويساعد النموذج مجتمع الأعمال على اتخاذ قرارات الاستثمار الواعي بالمخاطر. وتعاونت جامعة فلوريدا الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية، بدعم من ألمانيا ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، مع جامعات أخرى وكليات لإدارة الأعمال في وضع كتب بيضاء مفتوحة المصدر لتحسين الدورات الحالية لإدارة مخاطر الكوارث، وأطلقت وحدات تدريبية جديدة على الإنترنت.

باء - الشراكات والدعوة

مبادرات الإنذار المبكر

٦٤ - لا يزال التقدم المحرز في تحسين قدرة البلدان على رصد الأخطار الطبيعية، والتكنولوجية، والبيولوجية، وعلى إصدار الإنذارات المبكرة القادرة على إنقاذ الأرواح والحد من فقدان سبل كسب العيش، يتسم بدرجة عالية من التقلّب. وكجزء لا يتجزأ من الجهود المبذولة لتنفيذ إطار سندي، واتفاق باريس، أنشئت مبادرة نظم الإنذار المبكر بالمخاطر المناخية لدعم تقديم الخدمات المناخية في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية لتعزيز قدرتها على إصدار الإنذارات المبكرة والتصدي للمخاطر بفعالية. وقد تم حتى الآن التعهد بتقديم حوالي ٣٠ مليون دولار من مبلغ إجمالي مستهدف قدره ١٠٠ مليون دولار.

٦٥ - وأنشئت الشبكة الدولية لنظم الإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة، التي تشترك في رئاستها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، واليونسكو، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، بوصفها شراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين أقيمت بهدف تيسر تبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما يتعلق بنظم الإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة. وخلال الأيام التحضيرية للمنتدى العالمي، أسفر مؤتمر عن الإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة عن مجموعة من التدابير لرصد وصول البلدان إلى الإنذارات المبكرة وتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الغاية العالمية (ز) لإطار سندي.

٦٦ - وتمت أيضا صياغة النظام العالمي للإنذار بالأحوال الجوية، الذي ينظر عدد من الرابطات الإقليمية للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية حاليا في امكانية استخدامه في تطوير نظام إنذار يقدّم إلى المستخدمين المحتملين، بما في ذلك مركز الأمم المتحدة للعمليات وإدارة الأزمات، المنشأ حديثا، فضلا عن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والقطاع الخاص، تحذيرات موثوقة بالأخطار الجوية - الهيدرولوجية والمعلومات ذات الصلة. ووضعت منظمة الأغذية والزراعة مبادرة الإنذار المبكر والعمل المبكر لمساعدة البلدان على ترجمة التنبؤات والإنذارات المبكرة إلى خطط عمل مبكر في القطاع الزراعي محددة الأولويات ومتعددة القطاعات.

اليوم الدولي للحد من الكوارث، لعام ٢٠١٦

٦٧ - أُطلقت "حملة سندي سبعة: ٧ غايات و٧ سنوات"، في اليوم الدولي للحد من الكوارث في ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٦. وركز موضوع عام ٢٠١٦ "الحياة بعد النجاة من الكارثة" على الغاية العالمية (أ) لإطار سندي المتمثلة في الحد بدرجة كبيرة من الوفيات العالمية الناجمة عن الكوارث

بحلول عام ٢٠٣٠. ومن الأمثلة على الأحداث التي نُظمت في جميع أنحاء العالم، مناقشة جرت في مقر الأمم المتحدة بشأن إسهام الحد من مخاطر الكوارث والتنفيذ الفعال لإطار سندي في خطة عام ٢٠٣٠، وإدراج موضوع "الحياة بعد النجاة من الكارثة" في مسابقة العدو الأثيوبية الكبرى. وتسمى حملة "سندي سبعة" إلى الاعتراف بأفضل الممارسات في تحقيق الغايات العالمية لإطار سندي. وستستمر الحملة على مدى السنوات الست القادمة، مع التركيز كل عام على غاية عالمية مختلفة التي نُظمت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

اليوم العالمي للتوعية بأموج تسونامي، لعام ٢٠١٦

٦٨ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٠٣، احتُفل في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ باليوم العالمي الأول للتوعية بأموج تسونامي. وتهدف الأحداث التي نُظمت في مختلف أنحاء العالم إلى تغيير النظرة الخاطئة إلى أمواج تسونامي من كوارث بعيدة الاحتمال إلى مخاطر حقيقية يمكن أن تحو التقدم نحو التنمية المستدامة وتتطلب تدريباً مستمراً وخطط إجلاء تُستحدث بانتظام. وأبرزت الأحداث التي نُظمت في مقر الأمم المتحدة، وأثناء انعقاد المؤتمر الوزاري الآسيوي للحد من مخاطر الكوارث في نيودلهي في تشرين الأول/أكتوبر، وفي المنتدى الإقليمي الأفريقي السادس للحد من مخاطر الكوارث، المعقود في موريشيوس في تشرين الثاني/نوفمبر، ما تم إنجازه والتغرات التي لا تزال موجودة في بناء القدرات على الصمود وتعزيز نظم الإنذار المبكر. وأعقب تلك الأحداث انعقاد مؤتمر قمة لطلاب المدارس الثانوية في كوروشيو، باليابان، يومي ٢٥ و٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد تجمع أكثر من ٣٦٠ شاباً من ٣٠ بلدا لتبادل الدروس المكتسبة وإصدار "إعلان كوروشيو" بشأن دور الشباب في التوعية بأموج تسونامي.

٦٩ - وفي الأسابيع التي سبقت اليوم العالمي للتوعية بأموج تسونامي، شارك ٢٤ بلدا في منطقة المحيط الهندي في عمليات عام ٢٠١٦ لمحاكاة أمواج تسونامي في المحيط الهادئ. واجتمع فريق التنسيق الحكومي الدولي لنظام الإنذار المبكر بأموج تسونامي والتخفيف من آثارها في شمال شرق المحيط الأطلسي، والبحر المتوسط، والبحار المتصلة به، في رومانيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وقرر تعزيز نظم الإنذار بأموج تسونامي. وفي منطقة البحر الكاريبي، أقيمت فعاليات اليوم العالمي للتوعية بأموج تسونامي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في ترينيداد وتوباغو أثناء اجتماع اللجنة الخاصة للحد من مخاطر الكوارث، التابعة لرابطة الدول الكاريبية.

مبادرة المستشفيات الآمنة

٧٠ - للمستشفيات الآمنة أهمية أساسية في تنفيذ إطار سندي، ولا سيما الغاية العالمية (د) المتعلقة بالهياكل الأساسية الحيوية والخدمات الأساسية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وُضعت اللمسات الأخيرة على حزمة تدريبية لمؤشر سلامة المستشفيات لنشر أداة تقييم سريعة ومنخفضة التكاليف تضع تقديرات لاحتمال استمرار مستشفى معين في العمل في حالات الطوارئ والكوارث. ويوجد لدى ٢٥ بلدا في الأمريكتين حالياً برنامج للمستشفيات الوطنية الآمنة؛ ولدى ٢٣ بلدا معايير مستكملة لتصميم وبناء وتشغيل مرافق صحية جديدة وآمنة؛ ويجري في ٣٤ بلدا تحسين سلامة مرافق الصحية من خلال تدخلات ترمي إلى الحد من آثار الكوارث. وفي أوروبا، قُيِّم ١١٨ مستشفى في ٧ بلدان باستخدام مؤشر سلامة المستشفيات بحلول عام ٢٠١٦، ودُرِّب ٩٣ خبيراً من شرق المتوسط، وأوروبا، وجنوب شرق آسيا.

العلم والتكنولوجيا

٧١ - يسهم شركاء العلم والتكنولوجيا بنشاط في الحد من مخاطر الكوارث وفي تشكيل السياسات الوطنية والدولية. وقد أحرز تقدم في إعادة تشكيل الفريق الاستشاري المعني بالعلم والتكنولوجيا لضمان عضوية جديدة متعددة الاختصاصات ومتنوعة إقليمياً تعكس تركيبة شراكة العلم والتكنولوجيا. وسيقوم الأعضاء بوضع خطة عمل للعديد من منتجات خريطة طريق العلم والتكنولوجيا لتنفيذ إطار سندي. ويجري أيضاً إنشاء أفرقة استشارية إقليمية معنية بالعلم والتكنولوجيا للنهوض بمساهمة السياسات العامة في مجال العلوم على المستويات الوطنية ولتنظيم دورات بشأن العلم والتكنولوجيا في الاجتماعات الإقليمية.

خامسا - اتخاذ إجراءات عالمية فعالة لمواجهة آثار ظاهرة النينو

٧٢ - النينو والنينيا، وهما مرحلتا التذبذب الجنوبي المرتبط بظاهرة النينو، لهما آثار كبيرة على أنماط الطقس في جميع أنحاء العالم، مما يتسبب في حدوث اضطرابات يمكن التنبؤ بها في درجات الحرارة والأمطار، والرياح، وفي التأثير على الحياة وسبل العيش. وحدثت ظاهرة النينو، التي تظهر عادة مرة كل ثلاث إلى سبع سنوات، آخر مرة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وتشير تنبؤات المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وعدة وكالات وطنية إلى إمكانية حدوث ظاهرة النينو بدرجة ضعيفة خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٧. وحتى لو لم تحدث ظاهرة النينو بكامل قوتها في عام ٢٠١٧، فإن ارتفاع درجات حرارة سطح البحر وغيرها من الأنماط المناخية الواسعة النطاق يمكن أن يتسبب في آثار سلبية تلحق بالبلدان الضعيفة.

٧٣ - وقد أثرت حلقة النينو في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ تأثيراً شديداً على أكثر من ٦٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم. وفي حين انتهت حلقة تلك الظاهرة في أيار/مايو ٢٠١٦، فإن تأثير الجفاف والفيضانات والعواصف الشديدة تواصل طوال عام ٢٠١٦. وبحلول آب/أغسطس ٢٠١٦، ناشد ٢٣ بلداً تقديم المساعدة الدولية في أفريقيا الشرقية والجنوب الأفريقي وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وتجاوزت طلبات المساعدة ٥ بلايين دولار. وما ينبغي للأحداث المناخية المتوقعة والمتكررة والبطيئة الظهور مثل ظاهرة النينو أن تتسبب في كوارث. ويشير حجم المساعدة الإنسانية الدولية المطلوبة لمواجهة حلقة الظاهرة ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى أوجه القصور في بناء القدرة على الصمود، والحد من المخاطر، وجهود التخفيف.

٧٤ - وقام المبعوثان الخاصان للأمم المتحدة المعنيان بظاهرة النينو والمناخ، ماري روبنسون من أيرلندا، وماكاريا كاماو من كينيا، حتى نهاية فترة ولايتهما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بقيادة الدعوة والاتصال بشأن آثار ظاهرة النينو، وقدمتا الدعم إلى الانتقال من الاستجابة الإنسانية إلى التصدي بفعالية لتحديات ظاهرة النينو وتغير المناخ بطريقة متكاملة. وأديا زيارات إلى سبعة بلدان تضررت من ظاهرة النينو، وأعادتا التأكيد في مشاورتهما على أن الإجراءات الوقائية المبكرة توفر عائداً هائلة وتخفض كثيراً من التكاليف المرتبطة بالاستجابة اللاحقة. ولوحظ أن تقدماً هاماً أحرز في عدد من البلدان في مجال التأهب لظاهرة النينو ومعالجة آثارها. وفي الوقت نفسه، شددت الحاجة إلى بذل جهود إضافية لتعزيز آليات الإنذار المبكر وترجمته بفعالية إلى إجراءات سريعة.

٧٥ - وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، قدم المبعوثان الخاصان إلى الأمين العام خطة عمل بشأن منع تحوّل حلقات النينيو إلى كوارث. وتمثل هذه الخطة أداة لدعم البلدان الأكثر تعرضاً لأحداث النينيو في سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة متكاملة ومتسقة. وهي تقوم على فرضية أن أحداث النينيو يمكن التنبؤ بها، والتأهب لها، والتخفيف من حدتها، وأنه في الإمكان تفادي الأزمات الإنسانية. وتشمل ركيزة العمل المبكر في الخطة، في جملة أمور، التزامات بإجراء تحليل جماعي للمخاطر بهدف دعم عملية صنع القرار بمشاركة واسعة من الأوساط العلمية وواضعي السياسات، فضلاً عن الاتفاق على عتبات محددة تؤدي إلى اتخاذ إجراءات مبكرة. وأُعربت عدة بلدان عن اهتمامها باعتماد هذا النهج. وستلقى خطة العمل دعماً من إجراءات التشغيل الموحدة بشأن التذبذب الجنوبي المرتبط بظاهرة النينيو، التي يقوم بإعدادها الفريق المرجعي المعني بالمخاطر والإنذار المبكر والتأهب، التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ومن المقرر أن تكتمل بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وتهدف إجراءات العمل الموحدة إلى ضمان استجابة أسرع من جانب الجهات الفاعلة في مجال التنمية والعمل الإنساني لعلامات التحذير بحلقات النينيو المستقبلية.

٧٦ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، عقدت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية اجتماع مائدة مستديرة بشأن ظاهرة النينيو للوزراء والسفراء على هامش مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات. وشدد هذا الحدث على أهمية المعلومات الموثوقة، والتنبؤات، وتعزيز التنسيق، وأبرز الجهود التي تبذلها الخدمات الوطنية للأرصاد الجوية لتحسين المعلومات المتعلقة بالتنبؤ بأحداث النينيو. وكانت ظاهرة النينيو أيضاً موضع تركيز في المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، ومثلت جانبا من المناقشات بشأن مسائل مثل رصد الأخطار، والتنبؤ والإنذارات، وتوعية المجتمعات المحلية المعرضة للخطر، وتعزيز التعاون والشراكات على الصعيد الإقليمي، والاستثمار في نظم الإنذار المبكر وتعهدها. ونظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي و"شركاء من أجل الصمود" حدثاً جانبياً ركز على التخفيف من آثار ظاهرة النينيو والاستجابة لها والتعافي منها، وتضمن تبادلًا للدروس المستفادة من أفريقيا.

٧٧ - ونوقشت المساهمة الهامة التي قدمها العلم والتكنولوجيا في بناء القدرة على مواجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناجمة عن ظاهرة النينيو أثناء اجتماع منتدى أصحاب المصلحة المتعددين المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل أهداف التنمية المستدامة في نيويورك في أيار/مايو ٢٠١٧. وقدم المنتدى توصيات بشأن كيفية تحسين تحديد الاحتياجات والخيارات بشكل يتيح العلوم والتكنولوجيات والابتكارات المناسبة التي تمكّن البلدان من التصدي لآثار ظاهرة النينيو. وفي عام ٢٠١٧، نظر المنتدى لأول مرة في التكنولوجيات الناشئة والآثار ذات الصلة التي تغطي مجموعة واسعة من القضايا الشاملة، بما في ذلك ظاهرة النينيو، والقدرة على الصمود. وقدم بعض المبتكرين الذين تم اختيارهم من خلال الدعوة إلى تقديم الابتكارات وحضور المنتدى نماذج جديدة لإدماج المزارعين في الأسواق، وخدمات الأرصاد الجوية والإرشاد المعتمدة على الرسائل النصية، التي يمكن أن تعزز القدرة على الصمود أمام الأخطار الطبيعية، بما في ذلك آثار النينيو.

٧٨ - وساهمت منظومة الأمم المتحدة، من خلال منظمة الأغذية والزراعة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، إسهاماً واسعاً في التوجيه والتخطيط المتعلقين بظاهرة النينيو في جميع أنحاء العالم. واعترف هذا النهج بالطبيعة المتعددة القطاعات لتأثيرات النينيو، بما في ذلك تأثيرها على الأمن الغذائي،

وسبل العيش، والصحة، والمياه، ومرافق الصرف الصحي. وعلاوة على ذلك، تعزز الأنشطة الإضافية المضطلع بها لدعم المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالنيونيو، من خلال التعاون مع مراكز الرصد الدولية، بما في ذلك المؤسسات الأوقيانوغرافية الوطنية، الاعترافَ بالمركز ودعمه على الصعيدين الإقليمي والدولي، ودعم وضع أدوات لصانعي القرارات والسلطات الحكومية في الحد من تأثير ظاهرة النيونيو.

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

٧٩ - مرت سنتان على اتفاق الدول الأعضاء على إطار سندي، وقد تحقق في أثناء ذلك تقدم كبير في الحد من مخاطر الكوارث. فقد قامت بلدان عديدة بمواءمة استراتيجياتها الوطنية مع إطار سندي، وعززت نظم الإنذار المبكر، وسُتت تشريعات لإدارة مخاطر الكوارث، وتكثفت الأنشطة العامة في مجالي التوعية والتدريب.

٨٠ - وفي الوقت نفسه، وكما شُدد على ذلك في المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠١٧، لا تزال هناك تحديات هائلة. فالكوارث تتسبب في تكاليف اقتصادية متزايدة، وتصاعدها يتجاوز في بعض الأماكن نمو الناتج المحلي الإجمالي لأن الخطط والاستثمارات الاقتصادية غير واعية بالمخاطر بدرجة كافية. والمخاطر المناخية في تزايد وهي تهدد بتفاقم الأخطار الطبيعية القائمة، مع ما يترتب عليها من آثار متعددة على سبل العيش، والأمن الغذائي، وتنقل الناس، وحتى النزاعات.

٨١ - وتتيح الاتفاقات الدولية، مثل إطار سندي، واتفاق باريس، وخطة عام ٢٠٣٠، فرصة غير مسبوقه لمواجهة هذه التحديات العالمية الهائلة، وتمثل خطة عام ٢٠٣٠ الإطار الشامل لإدراج مخاطر المناخ والكوارث في الخطط والاستثمارات الأساسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، على المستويات الإقليمية والوطنية ودون الوطنية.

٨٢ - ومن الإسهامات المفيدة في بناء الاتساق بين هذه الصكوك الدولية، ضمان فعالية آلياتها المخصصة للإبلاغ والمساءلة وتجنب الازدواجية. ويمثل الاتفاق على استخدام المؤشرات التي وُضعت لرصد التقدم المحرز في تحقيق الغايات العالمية لإطار سندي ولرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، خطوة هامة في هذا الاتجاه. وستنشأ فرص أخرى لبناء هذا الاتساق مع تنقيح منهجيات الإبلاغ عن التقدم المحرز في اتفاق باريس، ووضع صكوك دولية جديدة بشأن القضايا الحاسمة، من قبيل إدراج الحد من مخاطر الكوارث في التدابير الرامية إلى حماية المهاجرين واللاجئين الضعفاء.

٨٣ - وسيطلب إدماج إدارة مخاطر الكوارث، بما في ذلك المخاطر المناخية، في تخطيط التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وجود آليات تنسيق وطنية قوية تشرك جميع المؤسسات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة إشراكاً فعالاً. وسيكون ذلك التنسيق وتلك المشاركة ضروريين إذا ما أريد للدول الأعضاء أن تحقق الغاية العالمية لإطار سندي التي حُدد لها أقرب موعد نهائي وهي وضع استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٢٠.

٨٤ - ويمكن للاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث أن تعزز إدماج إدارة مخاطر الكوارث، بما في ذلك المخاطر المناخية والتكنولوجية والكيميائية والصناعية والبيولوجية، في جميع قطاعات التنمية ومستويات الإدارة، وتهيئة بيئة مواتية تساعد المؤسسات العامة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني على التعاون في الحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز التنمية الواعية بالمخاطر.

٨٥ - وتتطلب إدارة مخاطر الكوارث المشاركة الفعالة من جانب العديد من أصحاب المصلحة. ومن الضروري إشراك القطاع الخاص. وسيقدم القطاع الخاص أكثر من ٧٠ في المائة من عشرات تريليونات الدولارات من الاستثمار في الهياكل الأساسية الجديدة في العقود المقبلة. وستعود مسؤولية كفاءة الوعي بالمخاطر في تلك الاستثمارات أساسا إلى القطاع الخاص.

٨٦ - وبالمثل، يمثل إشراك المجموعات النسائية مسألة أساسية بالنظر إلى تأثير الكوارث غير المتناسب على المرأة، ولكن الأهم من ذلك هو دور المرأة، غير المتناسب إلى حد كبير، الذي تقوم به حاليا في تصميم وتنفيذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث. وقد أكد المنتدى العالمي والمنتديات الإقليمية التي عُقدت تحضيراً له، فوائد مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في تقييم التقدم المحرز، وتحديد سبل التصدي للتحديات المشتركة، وتعزيز التنمية المستدامة التي تتضمن إدارة مخاطر الكوارث وتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني للحد من مخاطر الكوارث.

٨٧ - وتؤدي الأطر المعيارية والتنظيمية على جميع المستويات وتطبيقها وإنفاذها بصورة متسقة دوراً هاماً في تعزيز المساءلة عن إدارة مخاطر الكوارث. وفي هذا الصدد، يشكل الصك الدولي المتعلق بحماية الأشخاص في حالات الكوارث الذي اقترحتته لجنة القانون الدولي إسهاماً هاماً.

٨٨ - وتوائم منظومة الأمم المتحدة أيضاً جهودها الرامية إلى دعم الدول الأعضاء في تنفيذ إطار سندي، من خلال تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها، وقرار الجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وعن طريق مواصلة إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٨٩ - وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث هو الأداة التي تدعم تنفيذ ومتابعة واستعراض إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث، وهو بحاجة إلى زيادة حجم تمويلاته، وتعزيز قابلية التنبؤ بها وتحسين توقيتها.

٩٠ - ويوصى بما يلي:

(أ) تحدد الدول الفرص المتاحة لإدماج إطار سندي واتفاق باريس بصورة متسقة في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي والاستثمارات في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(ب) تواصل الدول إعطاء الأولوية وإتاحة الموارد لوضع استراتيجيات وطنية ومحلية شاملة للحد من مخاطر الكوارث، بحلول عام ٢٠٢٠، كعنصر رئيسي في الجهود الرامية إلى الحد من مخاطر المناخ ومن مخاطر الكوارث بشكل أعم؛

(ج) تواصل الدول بذل الجهود من أجل إنشاء أو تعزيز نظم تسجيل الخسائر الناجمة عن الكوارث، ووضع خطوط أساس لاستخدامها كنقاط مرجعية لقياس التحسينات، مدعومة ببيانات مصنفة إلى أقصى حد ممكن بحسب الدخل، والجنس، والسن، والإعاقة؛

(د) تنظر الدول في مؤشرات إطار سندي وتوصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، عند وضع مقاييس لرصد تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ؛

(هـ) تأخذ الدول في الاعتبار الحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ إطار سندي في العملية التحضيرية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ومداولاته، بما في ذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية؛

(و) تعزز الدول التعاون الدولي والشراكات العالمية وتوفير وسائل التنفيذ لدعم أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية فضلاً عن البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات محددة في تنفيذ إطار سندي، وتكفل، في هذا السياق، أن تكون برامج المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف برامج واعية بالمخاطر؛

(ز) تنظر الدول في زيادة تبرعاتها المالية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث لدعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى إدارة مخاطر الكوارث التي تهددها والحد منها، وتنفيذ إطار سندي.